اعضاء الحكومة الجديدة

النبض الفاشي داخل الحكومة الى اين سيدفعها ؟

الحكومة الجديدة على المحك

بيار الجميّل:
سركيس بَذل اقصى جهوده لمنع اقصاء الكتائب و"الجبهة اللبنانية"

اخيرا وجدت الازمة الوزارية في لبنان طريقها الى الحل ، وشكل الرئيس المكلف الدكتور سليم الحص حكومته الجديدة ، ومعهما ايضا توجهت كافة الانظار مباشرة نحو « قدرة » هذه الحكومة على اضطلاعها بمهماتها وحل ازمة النظام اللبناني العامة والمستعصية ، او عجزها ودفع الامور نحو الاسوأ والاكثر تأزما على ضو معطيات الظروف الراهنة التي يسير المشروع الصهيوني ـ الفاشي فيها قدما .

بيار الجميل رئيس حزب الكتائب الفاشي

فيوم الاثنين الماضي ٧٩/٧/١٦ ، وفي تمام الساعة الثالثة بعد الظهر صدر عن رئيس الجمهورية اللبنانية ثلاثة مراسيم دفعة واحدة . المرسوم الاول ينص على قبول استقالة الوزارة التي يرئسها الحص ، والثاني تعيين الدكتور الحص رئيسا لمجلس الوزراء ، والثالث يعين اثني عشر وزيرا تتألف منها الحكومة الجديدة .

وهكذا تكون الحكومة الثانية في عهد رئيس الجمهورية الياس سركيس قد ولدت بعد ازمة وزارية استمرت حوالي الشهرين .

وضمت الحكومة الجديدة ٧ وزراء من داخل المجلس النيابي وخمسة من خارجه « بعد ان وزنا (الحص وسركيس) قبل الاعلان عن التشكيلة الوزارية » كل الاحتمالات وعرضا مواقف كل الاطراف وقررا حسم الازمة الوزارية المستمرة منذ السادس عشر من شهر ايار الماضي .

وبمجرد الاعلان الرسمي عن التأليف الحكومي ، تنوعت ردود الفعل على الحكومة الجديدة التي لم تكن بعد قد حددت بيانها الوزاري . فشفيق الوزان كممثل للمجلس الاسلامي حمل على الحكومة وعارضها . والبير منصور قال : « ان هذه الحكومة تحمل ثغرات عدة واهمها احتكار التمثيل المسيحي من قبل الجبهة اللبنانية وامكانية اتفاقها على برنامج عمل مجد » .

ونقلت بعض المصادر عن المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية بانه « ليس هناك ابتهاج بالحكومة ... ولكنها ليست كارثة » .

اما من جهة رد القوى الفاشية على التشكيلة الجديدة فقد صرح ابو ارز رئيس « تنظيم حراس الارز » بان المسرحية اكتملت وظهرت الوجوه على حقيقتها وانهم الحكم « الذي عرض مسرحيته على مسرح بعبدا » بعدة امور منها على حد قوله تزوير ارادة « الامة اللبنانية » وكبت آمالها وطموحها واحياء الاتفاقات التي بين الفلسطينيين والدولة اللبنانية .

اما شمعون فقد اعلن رضاه عن الوزارة الجديدة وقال عنها انها وزارة متوازنة وبين الوزراء بعض العناصر الكفوءة والمنتجة عمليا .

ولكن بيار الجميل اعلن رفضه لها قائلا بانها ترجع الحكم والبلاد الى الوراء وانها حكومة انتداب !

مهام تواجه الحكومة

وبغض النظر عن مدى صوابية او عدم صوابية ردود الفعل ، فالازمة الوزارية حلت لكن هل تم ازمة النظام اللبناني على كافة الاصعدة وخاصة السياسية منها ؟ .

يبدو ان « الارتياح » الذي ابداه المواطن اللبناني كما اشاعت بعض الاوساط الاعلامية الرسمية ، لن يجد متسعا من الوقت حتى يهضم بالتركيبة الجديدة المختلطة سياسيا وبرلمانيا ، ويجد انها لن تكون في مستوى طموحاته على كافة الاصعدة .

فالحكومة الجديدة التي تنوعت القابها وصفاتها تواجه اوضاعا لا تحسد عليها . فالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لا تسير لصالح رفع مستوى معيشة الجماهير الشعبية اللبنانية بل العكس ، وعلى الصعيد السياسي ، فالكيان الصهيوني ما يزال يحتل جزءا من الجنوب اللبناني ، وأدواته الداخلية الفاشية اللبنانية ما زالت تحضر نفسها من اجل ضرب الوجود الوطني واقامة النظام الفاشي الكامل في لبنان .

من هنا يصبح على هذه الحكومة مجابهة هذه الاوضاع والعمل على حلها . اي انها مطالبة بالسير على سياسة وممارسة مختلفة عن سابقتها (الحكومة الحصية الاولى) على كافة المستويات وخاصة المستوى السياسي الذي يقضي (على الاقل) بالتصدي للاحتلال الصهيوني وعملائه الفاشيين ، لان الحفاظ على وحدة لبنان لا يتم الا بقتال الاول (بعد عجز الاطراف الدولية) ، وعروبته ايضا تفرض مجابهة العملاء الداخليين للصهيونية .

الا ان بدايات الغيث التي اطلت مع اعلان التشكيلة الجديدة لا تدل على ان هذه الحكومة بقادرة على القيام بهذه المهمات . اذ كيف يمكن لها ان تحافظ على وحدة لبنان وعروبته ووقف المشروع الصهيوني ـ الفاشي الدائر على الساحة اللبنانية ، وهي التي تضم عدد من الوزراء الذين ينتمون لـ « الجبهة اللبنانية » الفاشية بشكل او بآخر . كما وكيف تكون قادرة على « تحرير » الجنوب وتعريبه ، في الوقت الذي بذل « رئيس الجمهورية اقصى جهوده لعدم اقصاء الكتائب والجبهة اللبنانية باطرافها جميعا عن الحكومة » كما اعترف رئيس حزب الكتائب بيار الجميل ، هذا الرئيس الذي لم يقبل الا بـ « مكافأة » الفاشيين على عمالتهم للكيان الصهيوني حسب ما يستطيع الى ذلك سبيلا ضمن الظروف القائمة .

وفي هذا الصدد ، قد ترتفع بعض الاصوات المدافعة عن الحكومة بحجة وجود بعض الوزراء المحسوبين على الصف الوطني . غير ان هؤلاء الوزراء لن يكونوا قادرين على الوقوف بوجه السياسة التي يرسمها رئيس الجمهورية الياس سركيس حسب التعليمات الاميركية والثاشية ايضا التي لا تخرج عن استهداف الرأس الوطني في لبنان كله .

حاجز فاشي منع تنقل الشاحنات بين بيروت وطرابلس

اغلق حاجز كتائبي مسلح نهار الثلاثاء ١٩٧٩/٧/١١ طريق طرابلس ـ بيروت واقدم عناصره الفاشية عند بلدة دار بعشتار قرب عمشيت على منع الشاحنات وصهاريج الوقود من متابعة سيرها باتجاه الشمال او الجنوب بحجة عدم تعبئة صهاريج البنزين في مصفاة طرابلس . بالاضافة الى حجز عدد من الشاحنات والصهاريج .

وعندما نفت مصادر مصفاة طرابلس هذه التهمة ، تذرعت القيادة الكتائبية في تلك المنطقة بأن سبب اغلاق الطريق يعود « الى اقدام عناصر مسلحة من لواء المردة الزغرتاوي على مصايقة الشاحنات في البترون ومصادرة اربعة صهاريج » !.

واذا كانت « معارضة » حزب الكتائب قد برزت في وجه الحكومة ، فان هذه المعارضة لا يجب ان تدفع الاطراف الوطنية لاتخاذ موقف مؤيد لها ، لان موقف الكتائب لا يتعدى المطالبة بالحد الاقصى الفاشي (على صعيد الحكومة) الذي لا يمكن لسركيس في المرحلة الراهنة تأمينه لهم .

الحكومة لن تجترح المعجزات

اذن فرئيس الجمهورية رفض سماع الاصوات الوطنية التي طالبت بعدم اشراك الفاشيين في الحكومة الحصية الثانية ، وأمن لهم حصة فيها ، مما يشير لامكانية اجهاض اي تحرك ينوي القيام به بعض الوزراء « الوطنيين ! » اذا ما سلمنا باقوال « الاصوات المدافعة » عن الحكومة ... ولكن حتى لا نرمي الاتهامات جزافا ، لنرى ما هو برنامج الحكومة الجديدة وما هي امكانية نجاح هذا البرنامج .

صحيح ان البيان الوزاري لم يصدر بعد ، ولكن الاوساط السياسية والاعلامية اجمعت على : ان ما سبق وصرح به رئيس الوزراء الدكتور الحص قبل تشكيل الوزارة عن الالتزام بمقررات مؤتمر بيت الدين سيشكل اساس البيان الوزاري الذي ستعده لجنة وزارية خلال اسبوع .

واشارت بعض المصادر الى ان البيان سيتضمن « تنفيذ الخطط الامنية التي من شأنها تدعيم مسيرة الامن والاستقرار في البلاد ... »

وبصرف النظر عن هذه القرارات (قرارات بيت الدين) التي شاركت في صياغتها الرجعية العربية ، والتي حددنا موقفنا منها سابقا ، يبقى ان هذه القرارات لم تجد طريقها الى الترجمة العملية كاملة بل جرت محاولات حثيثة وما تزال لتطبيق ما يمس الجانب الوطني ووجوده .

فالسلطة الرسمية ، لم تبد في ممارساتها اية جدية لمعاقبة الخونة والمتعاملين مع العدو الصهيوني ، بل منحتهم المناصب الوزارية في الحكومة الجديدة .

ومن هنا يبدو ان هذه السلطة ستعمل جاهدة على تنفيذ بعض هذه المقررات التي تحل سلطة الدولة محل ادارة القوى الوطنية (صور والنبطية مثلا) ، وليس محل سلطة التحالف الصهيوني ـ الفاشي في مستوطنة الخائن سعد حداد . اضافة الى ان رئيس الجمهورية وأعوانه من الوزراء السابقين الذين عرقلوا تنفيذ المقررات كاملة ما زالوا هم القوة المهيمنة على سياسة الحكومة الجديدة .

اذن ، يبدو على ضوء المعطيات الراهنة بان الحكومة الجديدة استطاعت فقط حل الازمة الوزارية ، ولكنها لا تبدو بالمقابل قادرة على حل الازمة اللبنانية العامة خاصة وانها « لن تجترح المعجزات » . وهكذا يصبح حل هذه الازمة الاساس « ازمة النظام » مرهون بضرب المشروع الصهيوني ـ الفاشي وتدميره عبر ضرب ادواته الرسمية وغير الرسمية .

مسؤول « شرعي » ينقل « آلات دقيقة » للانعزاليين

السلطة « الشرعية » التي تحاول تبرئة نفسها من الانحياز لصف « الجبهة اللبنانية » الفاشية ، تؤكد يوميا وبالممارسة الملموسة ادانتها بهذه «التهمة» الحقيقية .

ففي الاسبوع الماضي ، كما افادت المعلومات الامنية ، قام احد المسؤولين السابقين في الشعبة الثانية التابعة للجيش اللبناني ومرافق رئيس الجمهورية حاليا ، بنقل شحنة « الات دقيقة » من مطار بيروت الدولي الى المنطقة الشرقية من بيروت لصالح الانعزاليين اللبنانيين . فهل يكفي هذا النبأ للتأكيد على « براءة الشرعية » ؟.

المقدم سليم يوضح علاقة « الشعبة الثانية » بحادثة دير قانون

اوضح المقدم محمد سليم رئيس اركان جيش لبنان العربي دور قوات « الشرعية» التي دخلت الى الجنوب وعلاقتها بمجزرة دير قانون النهر التي جرت في وقت سابق من هذا الشهر والتي ذهب ضحيتها سبعة ابرياء وقد جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده المقدم سليم في الثالث عشر من الشهر الجاري في مدينة النبطية .

ومما قاله في المؤتمر ان قوات الجيش اللبناني « اتت الى الجنوب عن طريق مفروش بالازر والرهور طبا من الاهالي ان هذه القوة ستنهي دويلة سعد الحداد » .

واضاف سليم : ان الذي حصل هو العكس اذ لم تطلق هذه القوة رصاصة واحدة ضد الحداد الذي قصفها مرات ولكنها راحت تنظم شبكات تجسس وتؤلف زمر العملاء للتخريب .

ثم روى المقدم كيف نفذ علي حيدر احد عملاء الشعبة الثانية في المنطقة حربقته في دير قانون النهر والتحق بأحد مخافر الجيش اللبناني في المنطقة ونقل بواسطة الملازم فوزي سبيتي الى صيدا حيث اعطاه مسؤول الشعبة الثانية قاسم سليني بطاقة مؤقتة وأمن نقله بواسطة سيارة البريد الى البيرزه حيث اعطي مكافأة على فعلته الشنعاء وعين برتبة عريف في الجيش اللبناني وما يزال هناك حتى الان .